بنك فيصل الإسلامي المصري

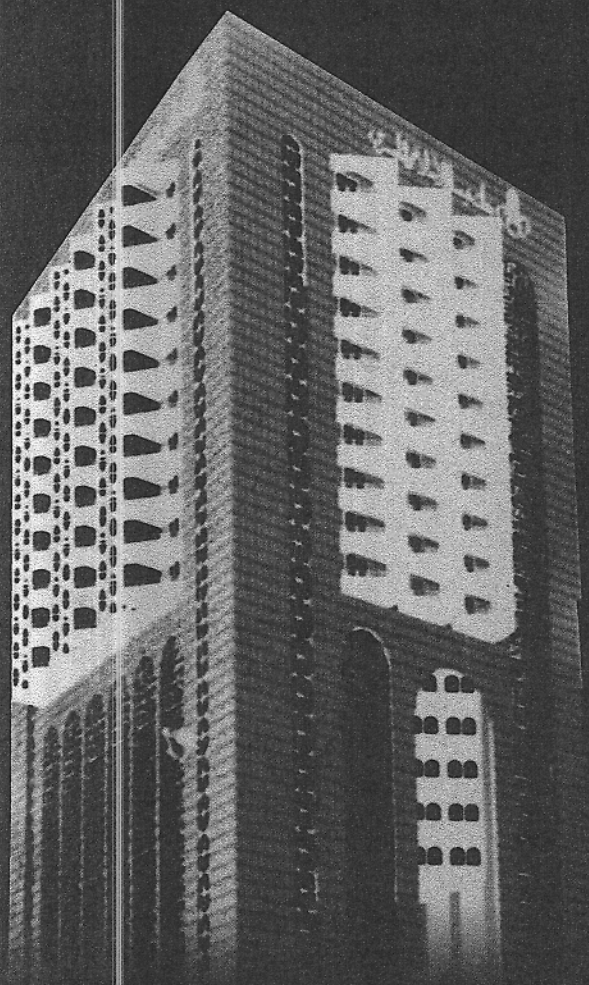

التقرير السنوى لمجلس الإدارة

عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ م

الموافق ٢ ربيع ثانى ١٤٣٨ هـ

المقدم

للجمعية العامة العادية للبنك

لجلسة ٢٩ مـــارس ٢٠١٧ م

الموافق ١ رجـب ١٤٣٨ هـ

مجلس الإدارة**

صاحب السمو الملكي الأمير

محمد الفيصل آل سعود*

الرئيس

الشيخ / إبراهيم بن خليفة آل خليفة

(ممثلاً لمصرف فيصل الإسلامى / جيرسى)

الدكتور / حاتم عبد الجليل القرنشاوى

(ممثلاً للشركة الخليجية للإستثمارات المالية)

الأستاذ / خالد عبد الله جناحى

(ممثلاً للشركة الإسلامية للاستثمار الخليجى / الشارقة)

الأستاذ / راتب محمد محمد راتب

(ممثلاً لهيئة الأوقاف المصرية)

الأستاذ / عبد الحميد محمد أبو موسى

(محافظ البنك)

الأستاذ / عمر عبدى على

صاحب السمو الملكي الأمير

عمرو محمد الفيصل آل سعود

الأستاذ / ماجد غالب محمد غالب

(ممثلاً للشركة المصرية للأعمال والتجارة)

الأستاذ / محمد محسن محمد محجوب

الأستاذ / مصطفى أبو بكر محمد عزام

الأستاذ / يوسف بن عباس بن حسن أشعري

(ممثلاً لدار المال الإسلامي للخدمات الإدارية المحدودة)

الشركة المصرية للاستثمارات

المحافظ

الأستاذ / عبد الحميد محمد أبو موسى

---

* توفى إلى رحمة الله تعالى بتاريخ ٢٠١٧/١/١٤م

** السادة أعضاء مجلس الإدارة بترتيب أبجدي.

تشكيل لجان مجلس الإدارة

١) اللجنة التنفيذية

- صاحب السمو الملكي الأمير/ عمرو محمد الفيصل — رئيساً
- الأستاذ / عبد الحميد محمد أبو موسى (محافظ البنك) — عضواً
- الأستاذ / خالد عبد الله جناحي — ،،
- الأستاذ / يوسف بن عباس بن حسن أشعرى — ،،
- الأستاذ/ رأفت مقبل حسين(مساعد الرئيس التنفيذي) — ،،

٢) لجنة المراجعة

- الأستاذ / عمر عبدى على — رئيساً
- الأستاذ / مصطفى أبو بكر محمد عزام — عضواً
- الأستاذ / محمد محسن محمد محجوب — ،،

٣) لجنة سياسات المخاطر

- الأستاذ / عمر عبدى على — رئيساً
- الأستاذ / عبدالحميد محمد أبو موسى (محافظ البنك) — عضواً
- الأستاذ / مصطفى أبو بكر عزام — ،،
- الأستاذ / محمد محسن محمد محجوب — ،،

٤) لجنة الحوكمة والترشيحات

- الأستاذ / مصطفى أبو بكر عزام — رئيساً
- الدكتور / حاتم عبدالجليل القرنشاوى — عضواً
- الأستاذ / ماجد غالب محمد غالب — ،،

٥) لجنة المرتبات والمكافآت

- الأستاذ / محمد محسن محمد محجوب — رئيساً
- الأستاذ / عمر عبدى على — عضواً
- الأستاذ / ماجد غالب محمد غالب — ،،

هيئة الرقابة الشرعية

فضيلة الدكتور / نصـــــر فريـــد محمد واصل	رئيساً
فضيلة الدكتور / علي جمعـه محمـد عبد الوهاب	نائب الرئيس
الأستاذ الدكتور / محمـد رأفـــت عثمـــــان *	عضواً
الأستاذ المستشار / عبد العاطى محمود الشافـــعى	عضواً
الأستاذ الدكتور / محمـــد الشحـــات الجنـــدى	عضواً

مراقبا الحسابات

الأستاذ / محمد صلاح الدين عيسى أبو طبل

الأستاذ / شريف محمد فتحي الكيلانى

---

* توفى إلى رحمة الله تعالى بتاريخ ٢٠١٦/١٢/٢٤م .

كلمة رئيس مجلس الإدارة

السادة الأفاضل مساهمو بنك فيصل الإسلامى المصرى . .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . .

في بداية كلمتى أجد لزاماً أن أنعى إلى حضراتكم المغفور له صاحب السمو الملكى الأمير محمد الفيصل بن عبدالعزيز آل سعود – مؤسس بنك فيصل الإسلامي المصرى ورئيس مجلس إدارته ورائد الصيرفة الإسلامية فى العالم والذى وافته المنية في الرابع عشر من يناير ٢٠١٧م بعد أن أتم بناء هذا الصرح الكبير باذلاً الفكر والجهد ومُتحلياً بالصبر والمثابرة من أجل تحقيق الإنجازات والنجاحات على مدى أربعين سنة هى عمر هذا البنك، وندعو الله سبحانه وتعالى أن يجازيه خير الجزاء عما قدمه لهذا البلد ولكافة المسلمين وأن يجعل ذلك فى ميزان حسناته . . . وبعد،

نلتقى اليوم معاً لنستعرض سوياً نتائج أعمال بنككم عن العام المالى ٢٠١٦م، الذى يُعد – بحق – عاماً شديد الخصوصية لما حفل به من تطورات سياسية واقتصادية بالغة الأهمية على المستويْن الدولى والمحلى .

فعلى صعيد التطورات الدولية جاء انفصال بريطانيا عن الاتحاد الأوروبى كأبرز هذه التطورات حيث يُتوقع أن يسفر ذلك عن تداعيات سياسية واقتصادية لكل من الطرفيْن، كما أن فوز المرشح الجمهورى "دونالد ترامب" بالانتخابات الأمريكية يُفترض أن يزيد من حالة الغموض فى الاقتصاد العالمى لما لدى الولايات المتحدة الأمريكية من تأثير على الاتجاهات الاقتصادية فى العالم، وأُختتم عام التقرير بحدث هام آخر تمثل فى رفع الفائدة على الدولار الأمريكى بمقدار (١/٤) نقطة مئوية مع توقعات بارتفاعات تدريجية أخرى خلال عام ٢٠١٧م تصل بمعدلات الفائدة على الدولار إلى (١,٤%) فى نهاية ذلك العام . . . وفى إطار ذلك يتوقع صندوق النقد الدولى أن يتباطأ النمو الاقتصادى العالمى فى عام ٢٠١٦م إلى (٣,١%) ثم يتعافى قليلاً فى عام ٢٠١٧م ليصل إلى (٣,٤%) .

أما على الصعيد المحلى فبالإضافة إلى اتفاق الحكومة مع صندوق النقد الدولى على منح مصر قرضاً قيمته (١٢) مليار دولار على مدى (٣) سنوات . . . كانت هناك أحداثاً بارزة أخرى على مستوى التطورات النقدية والمصرفية، حيث شهدت الشهور الأولى من عام التقرير صدور مجموعة من القرارات والقواعد الرقابية الجديدة تمحورت أغلبها حول إلزام البنوك بتقليل الآثار الناجمة عن مخاطر التركز والسيولة وأهمية التوجه لدعم الأرصدة الرأسمالية لدى البنوك لمواجهة كافة أنواع المخاطر . . ومع نهاية العام وفى ٢٠١٦/١١/٣م تحديداً صدر قرار بتحرير أسعار الصرف لإعطاء مرونة للبنوك لتسعير شراء وبيع النقد الأجنبى بهدف استعادة تداوله داخل القنوات الشرعية ومحاولة إنهاء تعاملات السوق الموازية، وفى نفس التوقيت قررت لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزى رفع أسعار

العوائد الرئيسية بواقع (٣%)، وقد أثرت هذه القرارات مجتمعة على أنشطة ونتائج أعمال البنوك المصرية خلال عام ٢٠١٦م وامتد تأثيرها إلى قدرتها ومدى التزامها بالمقررات الرقابية فى إطار اتفاقيتى بازل (II) وبازل (III).

وفى هذه البيئة التى هيمنت عليها هذه التطورات والأحداث جاء أداء البنك خلال عام التقرير متأثراً بحالة عدم اليقين التى صاحبت هذا الوضع، واستطاع بنككم تحقيق أفضل النتائج... حيث أسفرت جهود الإدارة التنفيذية عن تحقيق البنك لأرقام ومؤشرات مالية هى الأعلى على مدى سنوات النشاط الممتدة إلى ما يقرب من أربعين سنة، ورغم أن تراجع سعر صرف الجنيه المصرى أمام العملات الرئيسية أثّر بصفة عامة إيجابياً على النتائج فى ٢٠١٦/١٢/٣١م إلا أن عام التقرير شهد إضافة إلى ذلك تحقيق إنجازات فعلية ساهمت فى تعظيم مستوى الأرقام والمؤشرات المسجلة. وبذلك فقد حافظ البنك على ريادته لأنشطة الصيرفة الإسلامية داخل السوق المصرى وأمّن فى ذات الوقت مركزه التنافسى على المستويْن الإقليمى والدولى، كما نجحت الإدارة فى تحديد ورصد وإدارة جميع أنواع المخاطر المتعلقة بالأنشطة والعمليات مع توجيه الدعم الكافى للقاعدة الرأسمالية لمواجهة هذه المخاطر، لضمان الالتزام بالقواعد الرقابية المطبقة والأخرى المستحدثة خلال عام ٢٠١٦م وأهمها المعايير ذات العلاقة بكفاية رأس المال والرفع المالى ومؤشرات السيولة وضوابط الائتمان المصرفى ومخاطر أسعار الصرف.

هذا وقد تصاعد حجم الأعمال (ممثلاً فى جملة الأصول والالتزامات العرضية والارتباطات) إلى ما يعادل (٧٦,٤) مليار جنيه مصرى فى ٢٠١٦/١٢/٣١م أما أرصدة الأوعية والشهادات الادخارية (الأموال تحت الإدارة) فبلغت جملتها فى نهاية عام التقرير ما يعادل (٦٤,١) مليار جم تتوزع على نحو "مليون ومائة وخمسين ألف حساب" يتولى البنك إدارتها لصالح عملائه.. كما أن تلك الأرصدة أصبحت تمول (٨٥,٥%) من إجمالى الموجودات. وبالنظر إلى أن الأوعية والشهادات الادخارية تمثل المصدر الرئيسى والأهم للأموال تحت الإدارة لدى مصرفنا وفى إطار جهود الإدارة لتنمية مصادر تلك الأموال وتواكباً مع التطورات التى حدثت بالسوق المحلى عام ٢٠١٦م فقد استحدث البنك وعاءً ادخارياً جديداً تحت مسمى "شهادات ازدهار الخماسية" يُصرف عائده شهرياً (تحت الحساب) بحيث يتم تسوية العائد فى نهاية كل ربع وفقاً للأرقام الفعلية المحققة... وقد حاز هذا الوعاء إقبالاً كبيراً من العملاء ففى الفترة منذ إصداره فى آخر أغسطس ٢٠١٦م وحتى نهاية العام بلغ رصيده نحو (٤٥٦) مليون جم.

وعلى صعيد آخر نجح البنك خلال عام التقرير فى إتاحة مجموعة من الخدمات التمويلية للمتعاملين ورجال الأعمال تتوافق جميعها مع الشريعة الإسلامية فضلاً عن خصائصها الفنية التى ساهمت فى جذب شرائح جديدة من العملاء إليها، وتمكنت الإدارة من استثمار وتوظيف الأموال تحت الإدارة وكافة الموارد المتاحة للتشغيل فى أوجه ومجالات تلبى احتياجات قطاعات الأعمال المختلفة ووفقاً لضوابط الائتمان المصرفى المقررة من الدولة وأجهزتها حيث توزعت جملة استثمارات البنك فى ضوء هذه الضوابط على المؤسسات العامة والخاصة

والشركات والمشروعات المتوسطة وعملاء التجزئة المصرفية من الأفراد والقطاع العائلى وأصحاب المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، هذا وقد وصل صافى أرصدة التوظيف والاستثمار (بعد استبعاد المخصص) فى نهاية ديسمبر ٢٠١٦م إلى ما يعادل (٦٨,١) مليار جم علماً بأن كافة الأرصدة غير المنتظمة بالمحافظ الاستثمارية مغطاة بالكامل بمخصصات كافية وبضمانات يُعتد بها وقابلة للتنفيذ عليها وأن مستوى مخاطر هذه المحافظ عند حدود آمنة وبما يعنى أن القيمة المعرضة للمخاطر تتناسب تماماً مع ما تم تخصيصه من أرصدة رأسمالية لمقابلتها وفقاً للمعايير الرقابية المقررة.

هذا وقد نجحت الإدارة التنفيذية للبنك فى الوصول بإجمالى حقوق الملكية مع نهاية عام التقرير إلى ما يعادل (٨,٤) مليار جم وبما ساهم كثيراً فى دعم القاعدة الرأسمالية، وأصبحت حقوق الملكية تمثل فى ٢٠١٦/١٢/٣١م ما نسبته (١١%) من إجمالى حجم الأعمال (الأصول + الالتزامات العرضية + الارتباطات) مقابل (٧,٦%) فى نهاية عام ٢٠١٥م وكان البنك قد أحدث زيادة فى رأسماله المصدر والمدفوع بنسبة (٢٠%) خلال عام ٢٠١٦م عن طريق الأرباح المحتجزة وتوزيع أسهم مجانية على المساهمين بقيمة (٥٩,٣) مليون دولار أمريكى ليصبح رأس المال المصدر والمدفوع (٣٥٦,١) مليون دولار أمريكى موزعاً على (٣٥٦,١) مليون سهم أو ما يعادله بالجنيه المصرى.

وفى ضوء ما تقدم فقد انعكست التطورات الجيدة لأنشطة البنك الرئيسية خلال العام محل التقرير على نتائج الأعمال، حيث تحققت إيرادات إجمالية بنحو (٧,٤) مليار جم مقابل (٤,٥) ملياراً عن عام ٢٠١٥م، وترتب على ذلك زيادة أرصدة العوائد الموزعة على أصحاب الأوعية والشهادات الادخارية إلى (٣١٣٨) مليون جم مقابل (٢٤٦٧) مليوناً عن عام ٢٠١٥م، كما رتبت أيضاً زيادة معدلات العائد السنوية لتصل إلى نحو (٦,٦%) لحسابات الاستثمار العام بالجنيه المصرى و(١١,٢٥%) لشهادات الادخار الثلاثية و(١٢,٧٥%) لشهادات الادخار السباعية "نماء" و(١٢,٦%) لشهادات الادخار الخماسية "ازدهار".

وتجدر الإشارة إلى أن إجمالى أرباح عام التقرير جاء بنحو (٣٩٣٦,٨٧٢) مليون جم وتضمّن هذا الإجمالى أرباحاً محتجزة بقيمة (١٠٤٩,٤٦٥) مليوناً واحتياطى مخاطر بنكية ومبالغ محولة للاحتياطى الرأسمالى إجمالى قدره (٠,٩٨٢) مليون. أما الباقى والبالغ (٢٨٨٦,٤٢٥) مليون جنيه مصرى فهو يمثل صافى الربح القابل للتوزيع لعام ٢٠١٦م مقابل (٧٥١,٦٧٠) مليوناً عن عام ٢٠١٥م.

وفيما يتعلق بأنشطة وخدمات التجزئة المصرفية فقد ارتفع عدد بطاقات الفيزا المصدرة لتصل فى نهاية عام ٢٠١٦م إلى أكثر من (٣٦٦) ألف بطاقة حيث تم إصدار نحو (١٠٥) ألف بطاقة جديدة خلال عام التقرير، ووصل عدد ماكينات الصارف الآلى التابعة للبنك فى ٢٠١٦/١٢/٣١م إلى (٢٧١) ماكينة بعد أن أضيفت (٥٠) ماكينة جديدة خلال العام... وتنتشر الماكينات داخل مقار الفروع وخارجها وبمراكز التسوق والميادين العامة فى جميع

المدن الرئيسية داخل البلاد، ولمنع قيام الهاكرز بنسخ بيانات البطاقات والتعامل عليها تم تنفيذ نظام حماية قارئ حسابات البطاقات الموجود بماكينات الصارف الآلى لدى مصرفنا .

وفضلاً عن إصدار الشهادة الادخارية الخماسية "ازدهار" خلال عام ٢٠١٦م كما سلف الإشارة، فقد حرصت الإدارة على زيادة عدد الجوائز الممنوحة لأصحاب الأوعية والشهادات الادخارية لتصل إلى مائة رحلة عمرة فى السنة، وتتمتع كافة الأوعية والشهادات الادخارية لدى البنك بجوائز رحلات العمرة فضلاً عن إتاحة تنفيذ عمليات استثمارية بضمانها .

واستكمالاً لأنشطة التجزئة المصرفية لدى مصرفنا وفيما يخص التوسع الجغرافى لوحدات البنك، وإعادة هندسة الفروع وتيسير إجراءات العمل بها بهدف الارتقاء بمستوى الخدمات المتاحة للعملاء، فقد تم خلال العام افتتاح فرع جديد بمدينة العاشر من رمضان وليصل بذلك العدد الإجمالى للفروع العاملة فى نهاية ٢٠١٦م إلى (٣٣) فرعاً تغطى معظم محافظات والمدن الرئيسية بالجمهورية، وفضلاً عن انتقال "فرع مصر الجديدة" إلى مقر جديد خلال عام ٢٠١٦م فإن البنك فى سبيله للانتهاء من تجهيز فروع مدينتى والمعادى وبورسعيد لافتتاحها خلال العام الحالى ٢٠١٧م، كما يخطط البنك للانتهاء فى نفس العام من أعمال تطوير فروع "الإسماعيلية والزقازيق والإسكندرية" .

أما بالنسبة للمسئولية الاجتماعية للبنك والتزامه الدائم تجاه أفراد المجتمع، فقد شملت أنشطته العديد من الأوجه كالتبرعات الخاصة بالمستشفيات وبتطوير العشوائيات والميادين العامة والمناطق الأثرية وكذا الإنشاءات العامة بعدد من المحافظات إضافةً إلى خدمات التكافل الاجتماعى المتاحة للمستحقين من خلال صندوق الزكاة وأيضاً القروض الحسنة المقدمة لذوى الظروف الخاصة والاحتياجات فضلاً عن سداد مديونيات الغارمين والتدريب الصيفى لطلبة الجامعات المصرية فى مجال الصيرفة الإسلامية وإعاشة وتربية وتعليم وتوفير الرعاية الصحية للأطفال اليتامى من خلال "دار الطفل اليتيم" التابعة للبنك . . . هذا وقد بلغت جملة المبالغ المنصرفة فى إطار المسئولية الاجتماعية حتى نهاية عام التقرير أكثر من (٥٠٠) مليون جم .

حضرات المساهمين . . هذه هى أهم إنجازات البنك خلال عام ٢٠١٦م الذى يُعد بحق عاماً صعباً لجميع وحدات الجهاز المصرفى المصرى، وذلك لما حفل به ذلك العام من قرارات جريئة مع الإلزام بمقررات رقابية جديدة، مما رتب ضغوطاً امتدت آثارها إلى الاقتصاد الوطنى بل والمجتمع المصرى ككل، ولكن بفضل الله جاءت الأرقام والمؤشرات لتحقق ما كانت تهدف إليه الإدارة من الالتزام الكامل بقواعد وضوابط العمل المصرفى وعلى وجه الخصوص معايير "كفاية رأس المال" باعتبارها الأداة الرقابية الأهم . . . فقد سجل معيار كفاية رأس المال المعتمد على المخاطر **CAR** فى نهاية ديسمبر ٢٠١٦م نحو (١٤,٩%) مقابل حد أدنى مقرر – بعد إضافة الدعامة التحوطية – يبلغ (١٢,١٠%)، أما معيار كفاية رأس المال غير المعتمد على المخاطر (الرافعة المالية) **LR** فبلغ (٣,٦٨%) مقابل (٣%) كحد أدنى مقرر .

وجدير بالذكر أن البنك حرص خلال السنوات الماضية على إنشاء مجموعات متكاملة من الشركات التى تقدم خدماتها للبنك وعملائه، ففى مجال التكافل والتأمين الإسلامى فإن البنك مؤسس ومساهم رئيسى فى كل من الشركة المصرية للتأمين التكافلى للممتلكات والمسئوليات وشركة بيت التأمين المصرى السعودى والشركة المصرية الإماراتية لتأمينات الحياة التكافلى والشركة المصرية للتأمين التكافلى "حياة". أما بالنسبة لشركات المجموعة المالية فقد أسس البنك ويساهم بالنسبة الأكبر فى كل من شركة فيصل للاستثمارات المالية – التى تعد الذراع الاستثمارى للبنك – وفى شركة فيصل لتداول الأوراق المالية وشركة صرافة فيصل وشركة الفيصل للاستثمار والتسويق العقارى، كما أن بنك فيصل الإسلامى المصرى مؤسس ومساهم رئيسى فى الشركة الدولية للتأجير التمويلي "إنكوليس" التى تُعد أكبر شركة فى مجال التأجير التمويلى داخل السوق المصرية.

فى ختام كلمتى لا يسعنى إلا أن أسجل خالص شكرى وتقديرى للسادة عملاء البنك ولجميع مراسليه على تعاونهم وثقتهم الغالية، كما أنوه بالجهود الصادقة للإدارة والعاملين، وكذا بالفهم المتبادل والتواصل والتنسيق المثمر مع مسئولى البنك المركزى المصرى والسادة رئيس وأعضاء هيئة الرقابة الشرعية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

رئيس مجلس الإدارة

عمرو محمد الفيصل آل سعود

التطورات الاقتصادية المحلية

شهد عام ٢٠١٦م إصدار العديد من القوانين والقرارات الاقتصادية الصعبة بهدف معالجة التراجع فى مؤشرات الاقتصاد القومى، وجاء على رأس تلك القرارات الإصلاحية قرار تحرير أسعار الصرف وما تبعه من تحريك لمعدلات العوائد الرئيسية، هذا بالإضافة إلى قرار زيادة أسعار المنتجات البترولية والسعى نحو إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام من خلال استهداف رفع جودة وكفاءة الخدمات العامة فى مجالات الصحة والتعليم والبنية الأساسية، يضاف إلى ذلك التوجه إلى الأسواق والمؤسسات الدولية لجذب المزيد من التدفقات الاستثمارية الأجنبية.

ونعرض فيما يلى لأهم التطورات وفقاً لأحدث أرقام متاحة:

- ارتفعت الاحتياطيات الدولية من العملات الأجنبية لدى البنك المركزى المصرى بنحو (٧,٨٢) مليار دولار خلال عام ٢٠١٦م لتصل فى نهايته إلى (٢٤,٢٦٥) ملياراً مقابل (١٦,٤٤٥) ملياراً فى نهاية عام ٢٠١٥م.
- بالرغم من قيام لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزى برفع معدلات العائد الرئيسية خلال عام ٢٠١٦م بنحو (٥,٥%) على ثلاث مراحل آخرها فى ٢٠١٦/١١/٣م بنحو (٣%)، إلا أن مؤشرات البورصة المصرية شهدت خلال عام التقرير ارتفاعات كبيرة فقد زاد المؤشر الرئيسى "**EGX30**" بنسبة (٧٦%) ليغلق عند مستوى (١٢٣٣٤,٨٩) نقطة، وبالمثل مؤشر "**EGX70**" للأسهم الصغيرة والمتوسطة الذى زاد بنسبة (٢٢,٤%) ومؤشر "**EGX100**" الأوسع نطاقاً وقد زاد بنسبة (٣٨,٦%).
- تراجع سعر صرف الجنيه المصرى أمام العملات الأجنبية الرئيسية بنسب كبيرة، حيث جاء انخفاضه أمام الدولار الأمريكى من (٧,٨٠٨) جم/دولار إلى (١٨,٠٦٧) جم/دولار أى بنحو (١٠,٢٥٩) جم وبنسبة (١٣١,٤%) مقابل انخفاض أمام اليورو الأوروبى قيمته (١٠,٤) جم وبنسبة (١٢٢,٤%) ليستقر السعر فى نهاية العام على (١٨,٨٩٩) جم/يورو.
- انخفضت – خلال الشهور التسعة الأولى من عام ٢٠١٦م – كل من تحويلات المصريين العاملين بالخارج ورسوم المرور فى قناة السويس والإيرادات السياحية، وجاء الانخفاض فى تحويلات العاملين بالخارج بنسبة (١٥,٧%) لتقتصر على (١١,٩٨٥) مليار دولار مقابل (١٤,٢١٠) مليار فى نفس الفترة من عام ٢٠١٥م، أما رسوم

مرور قناة السويس فانخفضت بنسبة (٢,٤٨%) لتقتصر على (٣,٧٧٥) مليار دولار مقابل (٣,٨٧١) ملياراً، وفيما يخص الإيرادات السياحية فقد تراجعت بنسبة (٦٤,٢%) لتبلغ (١,٨١٩) مليار دولار مقابل (٥,٠٨٤) مليار فى الفترة المقابلة من عام ٢٠١٥م.

- وصل إجمالى الدين العام المحلى إلى (٢٧٥٨,٠٢) مليار جم فى نهاية سبتمبر ٢٠١٦م وبما يمثل (٨٥%) من الناتج المحلى مقابل (٢٢٥٩,٢) مليار بنسبة (٨٣,٤%) من الناتج المحلى فى ذات التاريخ من عام ٢٠١٥م، أما الدين الخارجي فجاء بنحو (٦٠,١٥٣) مليار دولار في ٢٠١٦/٩/٣٠م وبما نسبته (١٦,٣%) من الناتج المحلى مقابل (٤٦,١٤٨) مليارا وبنسبة (١٣,٢%) من الناتج المحلى في نهاية سبتمبر ٢٠١٥م.
- أظهرت أحدث المؤشرات الصادرة عن وزارة التخطيط تراجع معدل نمو الناتج المحلى خلال العام المالي ٢٠١٥/ ٢٠١٦م ليبلغ (٤,٣%) مقارنة بنحو (٤,٤%) خلال العام المالي ٢٠١٤/ ٢٠١٥م، وتوقع صندوق النقد الدولى أن يتراجع معدل النمو إلى (٣,٩٥%) خلال العام المالي ٢٠١٦/ ٢٠١٧م.
- أظهرت النتائج الختامية للموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠١٥/ ٢٠١٦م ارتفاع العجز الكلى إلى (٣٣٩,٥) مليار جنيه (١٢,٣% من الناتج المحلى)، مقابل عجز قدره (٢٧٩,٤) مليار جم خلال العام المالى السابق عليه (١١,٥% من الناتج المحلى). وأشارت البيانات الفعلية للفترة (يوليو – أكتوبر ٢٠١٦م) إلى ارتفاع العجز الكلى إلى (١٠٧,٣) مليار جم (٣,٣% من الناتج المحلى) مقارنة بعجز قدره (٩٦,٧) مليار جم (٣,٥% من الناتج المحلى) خلال نفس الفترة من عام ٢٠١٥م.
- أسفرت معاملات الاقتصاد المصرى مع العالم الخارجي خلال العام المالي ٢٠١٥/ ٢٠١٦م عن تحقيق عجز كلى بميزان المدفوعات بلغ نحو (٢,٨) مليار دولار مقابل فائض كلى بلغ نحو (٣,٧) مليار دولار خلال العام المالى السابق، في حين حقق الميزان فائضاً كلياً بلغ نحو (١,٩) مليار دولار خلال الفترة (يوليو/ سبتمبر ٢٠١٦م) مقابل عجزاً كلياً بلغ نحو (٣,٧ مليار دولار) خلال نفس الفترة من عام ٢٠١٥م.
- ارتفع معدل التضخم السنوي إلى (٢٣,٢٧%) في ديسمبر ٢٠١٦م مقابل (١١,٠٦%) فى ديسمبر ٢٠١٥م.

تقييم أداء البنك خلال عام التقرير

أسفرت جهود البنك وما انتهجه من سياسات مالية خلال السنة المالية ٢٠١٦م عن تحقق مجموعة من النتائج أبرزها وصول اجمالى ميزانية البنك إلى ما يعادل ٧٤٩٨٧,٢ مليون جنيه مصرى ، وتحقيق إيرادات إجمالية بما يعادل ٧٤٠٧,٠ مليون جنيه مصري ، هذا وقد دعمت تلك الإيرادات من قدرة البنك على توزيع عوائد لأصحاب الأوعية الادخارية بنسب بلغ متوسطها السنوى ٦,٥٥٪ لحسابات الاستثمار العام بالعملة المحلية ، ١١,٢٥٪ لشهادات الادخار الثلاثية ، ١٢,٧٥ ٪ لحساب شهادات الادخار السباعية نماء ، ١٢,٦٠٪ لشهادات الادخار الخماسية ازدهار ، ٠,٩٧٪ لحسابات الاستثمار بالعملات الأجنبية ، ٠,٩٧٪ لحسابات الاستثمار بعملة اليورو ..... هذا إلى جانب مواجهة الالتزامات المختلفة المتمثلة فى بناء المخصصات لمواجهة مخاطر عمليات التوظيف والاستثمار وتغطية النفقات الجارية (المصروفات العمومية والإدارية والإهلاك والزكاة المستحقة شرعاً على أموال البنك وضرائب الدخل) .

هذا وقد تبقى بعد الوفاء بالالتزامات السابق الإشارة إليها مبلغ ٢٨٨٧,٤ مليون جنيه مصرى يمثل ربحاً صافياً ، يحول منه مبلغ ٠,٦ مليون جنيه مصرى الى حساب الاحتياطى الرأسمالى (قيمة ناتج بيع بعض أصول البنك الثابتة طبقا لإحكام القانون)وكذا مبلغ ٠,٤مليون جنية مصري احتياطي مخاطر بنكية ليتبقى بعد ذلك صافى ربح قابل للتوزيع قدره ٢٨٨٦,٤ مليون جنيه مصرى٠

وتجدر الإشارة إلى ما يلي :-

١- القوائم المالية للبنك فى نهاية العام المالى المنتهى بتاريخ ٢٠١٦/١٢/٣١م أعدت وفقا للتعليمات الصادرة عن البنك المركزي المصري بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨م بتعديل قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس .

٢- أسعار صرف العملات الأجنبية لسنة المقارنة ٢٠١٥م لم يتم تعديلها بناءا على توجيهات البنك المركزي المصري مراقبا الحسابات (الدولار ١٨,٢٦٦٥ جنية مصري فى نهاية السنة المالية ٢٠١٦م مقابل ٧,٧٣٠١ جم للدولار في نهاية السنة المالية ٢٠١٥م).

١ - نتائج الأعمـــال :

بلغ صافى أرباح السنة ما يعادل ٢٨٨٧,٤ مليون جنيه مصري ، هذا وقد نتجت تلك الأرباح كمحصلة لعنصرى الإيرادات والنفقات ، وذلك وفقا لما تظهره قائمة الدخل كما يلي :

١ - ١ عنصر الإيرادات :

* تحقق عن فترة التقرير مجمل إيرادات تعادل ٧٤٠٧,٠ مليون جنيه مصرى تولدت من أنشطة البنك المختلفة وفقاً للاتي :
* إيرادات عن عمليات المشاركات والمضاربات والمرابحات تجارية واستثمارات عقارية وأخرى بمبلغ ٥٤٢٠,٢ مليون جنيه مصري وتمثل نسبة ٧٣,٢ ٪ من اجمالى الإيرادات .
* إيرادات عن أداء الخدمات المصرفية المختلفة بلغت ١٧٦,٣ مليون جنيه مصري وتمثل نسبة ٢,٤ ٪ من اجمالى الإيرادات .
* صافى دخل المتاجرة وتوزيعات الأرباح و أرباح الاستثمارات المالية وإيرادات تشغيل أخرى بما يعادل ١٨١٠,٥ مليون جنيه مصري وتمثل نسبة ٢٤,٤ ٪ من اجمالى الإيرادات .

١ - ٢ عنصر النفقات : بلغت اجمالى النفقات ٤٥١٩,٦ مليون جنيه مصري تتمثل فيما يلي :-

١-٢ - ١ عائد الأوعية الادخارية :

بلغ اجمالى العائد الموزع على أصحاب الأوعية الادخارية ما قيمته ٣١٣٨,٠ مليون جنيه مصري بنسبة ٦٩,٤ ٪ من اجمالى النفقات .

١-٢- ٢ النفقات الجارية :

بلغ اجمالى النفقات الجارية (المصروفات العمومية والإدارية والإهلاك والزكـاة المستحقة شرعاً على أمـوال البنك) ما يساوى ٦٥٢,٩ مليون جنيه مصري بنسبة ١٤,٤ ٪ من اجمالى النفقات .

١-٢-٣ المخصصـــــــــات :

بلغ صافى رد (عبء)خسائر الاضمحلال عن عمليات التوظيف والاستثمار ما يساوى ١٠,٨ مليون جنيه مصري بنسبة (٠,٢)٪ من اجمالى النفقات .

١-٢- ٤ مصروفات ضرائب الدخل:

بلغ ما تم سدادة كضرائب مبلغ ٧٣٩,٥ مليون جنية مصري بنسبة ١٦,٤ ٪ من اجمالى النفقات .

٢- حجم الأعمال والأنشطة الرئيسية :

٢ - ١ حجم الأعمال :

بلغ اجمالى ميزانية البنك فى نهاية ديسمبر ٢٠١٦م ما يعادل ٧٤٩٨٧,٢ مليون جنيه مصري كما بلغت الالتزامات العرضية والارتباطات خارج الميزانية ما يعادل ١٣٧٨,٧ مليون جنيه مصري ٠

٢-٢ الأوعية الادخارية :

بلغت أرصدة الحسابات الجارية والاستثمارية وشهادات الادخار فى نهاية ديسمبر ٢٠١٦م ما يعادل ٦٤١٢٥,٥ مليون جنيه مصري ، وتشكل جملة أرصدة الحسابات الجارية والاستثمارية وشهادات الادخار نسبة ٨٥,٥ ٪ من اجمالى الميزانية .

٢-٣ أرصدة التوظيف والاستثمار :

بلغت أرصدة التوظيف والاستثمار (بعد خصم المخصص) فى نهاية ديسمبر ٢٠١٦م ما يعادل ٦٨١٢٢,٢ مليون جنيه مصرى وتشكل جملة أرصدة التوظيف والاستثمار نسبة ٩٠,٨٪ من اجمالى الميزانية .

هذا ويحرص البنك على تقديم التمويل اللازم فى شتى القطاعات الإنتاجية والخدمية التي تتفق وأهداف الخطة الاقتصادية والاجتماعية للدولة .

٤-٢ شركات البنك :

يوجه البنك جزءاً من استثماراته فى تأسيس الشركات التابعة له والتي تعمل وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية ، أو المساهمة فى رؤوس أموال مثل هذا النوع من الشركات مع آخرين ، ويحرص البنك على تنوع وتعدد الشركات التي يؤسسها أو يساهم فى رؤوس أموالها حتى تغطى كافة أوجه النشاط الاقتصادي مع توفير الاحتياجات التمويلية لها وفقا للأساليب الشرعية ، وتسهم هذه الشركات فى دفع عجلة التنمية فى البلاد وإتاحة آلاف فرص العمل أمام المواطنين،هذا وقد بلغت رؤوس أموالها المصدرة ما يعادل ٢٢٥٩٧,٠ مليون جنيه مصري مدفوع منها مبلغ ٢٢٥١٧,٠ مليون جنيه مصري تبلغ حصة مساهمة البنك فيها مبلغ ٢١٨٩,٠ مليون جنيه مصري ، تبلغ تكلفتها ٣٤٣٢,٠ مليون جنيه مصري وقيمتها الدفترية ٣٠٢٨,٠ مليون جنية مصري في نهاية سنة ٢٠١٦م بنسبة ٤,٠ ٪ من اجمالى الميزانية ٠

٣- المعايير والنسب المصرفية :

يتمتع مصرفنا بوضع مناسب بالنسبة للمعايير المصرفية المتعارف عليها ، ويلتزم بكافة التعليمات الصادرة من البنك المركزي المصري فى هذا المجال .

٤ - العمالة والتدريب والفروع :

٤-١ العمالة والتدريب :

أن تحسين وتطوير أداء البنك يرتبط ارتباطا وثيقا بالعنصر البشرى ذلك العنصر الذي يتطلب كل اهتمام ورعاية من استمرار تنمية قدراته ومضاعفة خبرته وتحمل المسؤولية والتدريب المستمر باعتباره العنصر الفعال فى تحقيق أهداف وإستراتيجية البنك .

ومن هذا المنطلق فقد بلغ عدد العاملين فى نهاية العام المالى الحالي ١٧٨٧ عاملاً مقابل ١٨٣٦ عاملاً في نهاية العام المالى السابق وحرصت الخطة التدريبية على رفع كفاءة العاملين من خلال الدورات التدريبية الداخلية والخارجية وقد شمل النشاط التدريبي خلال الفترة المعد عنها التقرير نحو (١٧٦٣) متدرب لبرامج تدريبية بلغ عددها (٧٠) برنامج

شملت كافة المستويات الوظيفية فضلا عن قيام البنك بأداء دوره في خدمة المجتمع من خلال التدريب الصيفي لطلبة كليات التجارة والمعاهد التجارية وما يعادلها حيث تم توفير عدد (٤٥٠) فرصة تدريبية للطلبة خلال شهري يوليو وأغسطس ٢٠١٦م .

٤-٢ الفـــــروع :

يبلغ عدد فروع البنك العاملة داخل البلاد (٣٣) فرعا تغطى معظم أنحاء البلاد وسوف يتم خلال سنة ٢٠١٧م بإذن الله افتتاح فروع جديدة للبنك .

٥ - الموازنة التخطيطية للسنة المالية ٢٠١٧م :

أعدت الموازنة التخطيطية للسنة المالية ٢٠١٧م معبرة عن أهداف البنك وسياسته وخطط العمل للعام المذكور واستندت تقديراتها إلى دراسات لاتجاهات أرقام النشاط خلال السنوات الماضية وكذا الظروف المحيطة المؤثرة على المناخ الاقتصادي والمصرفي العام وقد أظهر مشروع الموازنة الملامح التالية :

٥-١ الأوعية الادخارية :زيادة في أرصدة الأوعية الادخارية بنسبة قدرها ٢,٣ ٪ .

٥-٢ عمليات التوظيف :زيادة في عمليات التوظيف المختلفة بنسبة قدرها ٢,٤ ٪ .

٥-٣ توزيعات المساهمين : بواقع ١٠,٠ ٪ صافى بعد خصم الزكاة٠

تجدر الإشارة أنه وفقا للمادة ٥٦ مكرر من القرار بقانون رقم ٥٣ لسنة ٢٠١٤م والتي تقضى بخضوع توزيعات الأرباح التي تجريها شركات الأموال لضريبة بسعر ١٠٪ والبنك ملزم باحتجاز قيمة هذه الضريبة وتوريدها إلى شركة مصر للمقاصة و الحفظ المركزي .

صندوق الزكاة

الميزانية

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م الموافق ٢ ربيع ثاني ١٤٣٨هـ

البيـــان	٣١ ديسمبر ٢٠١٦ م جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠١٥م جنيه مصري
الأصـــول :		
نقدية وأرصدة بالبنك	٧٤٥٥٤٨٧	١١٢٣٦٩٣٤
أراضي ومباني في حيازه الصندوق	٩٦٧٩٦٧٩	٩٧٥٦٠٧٣
أراضي ومباني في حيازه الغير	١٠٤١٦٧٦٠	١٠٤١٦٧٦٠
الإسكان الطلابي الخيري	١٤٧٩١٠٤	١٤٧٩١٠٤
أسهم في حيازه الغير	٢٤٣٦٣١٣	١٣٨٦٠٠
حسابات الاستثمار الخيري	١٢٤٢٥٥٧٩٩	١٢٦٦٩٣٩٢٧
إجمالي الأصول	**١٥٥٧٢٣١٤٢**	**١٥٩٧٢١٣٩٨**
الخصـــوم :		
حقوق مستحقي الزكاة	١٧١٣٥١٦٦	٢٠٩٩٣٠٠٧
مقابل أراضي ومباني في حيازة الغير	١٠٤١٦٧٦٠	١٠٤١٦٧٦٠
مقابل الإسكان الطلابي الخيري	١٤٧٩١٠٤	١٤٧٩١٠٤
مقابل أسهم في حيازة الغير	٢٤٣٦٣١٣	١٣٨٦٠٠
مقابل حسابات الاستثمار الخيري	١٢٤٢٥٥٧٩٩	١٢٦٦٩٣٩٢٧
إجمالي الخصوم	**١٥٥٧٢٣١٤٢**	**١٥٩٧٢١٣٩٨**

صندوق الزكاة

المـــــوارد والمصـــــارف

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م الموافق ٢ ربيع ثاني ١٤٣٨هـ

البيـــــان	٣١ ديسمبر ٢٠١٦ م جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠١٥م جنيه مصري
المـــــوارد :		
نقدية وأرصدة بالبنك (أول العام)	١١٢٣٦٩٣٤	٦٧٠٤٥٢٦
الزكاة علي حقوق ملكية البنك	١٢٥٢١٤٢٠	٤٨٥٧٦٦٨
زكوات محصلة من عملاء البنك وأخرون	١٢٣١٤٦٧٨	١١٤٩٧٢٦٩
عائد حساب الاستثمار	٦٢٦٤٠٦	٤٩٤٦٠٢
عوائد حسابات الاستثمار الخيرية	٧٣٨٣٩٤٤	٤٢٠٢٠١٠
موارد متنوعة	٧٦٢٥٠	٢٢٧١٢٧
إجمالي المـوارد :	٤٤١٥٩٦٣٢	٢٧٩٨٣٢٠٢
المصـــارف :		
أفراد	٢١١٤٣٢٨٨	١١١٥٦٣٤٥
طلاب	٢٩٣٩٢٢	١٥٤٢٠٥١
مساجد	٤٤٦٦١	٢٦٥٢٤٣
هيئات طبية وجمعيات خيرية مشهرة	١٤٩٢٧٢٨٩	٣٥١٩٩٩٢
مصارف متنوعه	٣١٢	٩٢٢
مصاريف إدارية	٢٩٤٦٧٣	٢٦١٧١٥
نقدية وأرصده بالبنك (أخر المدة)	٧٤٥٥٤٨٧	١١٢٣٦٩٣٤
إجمالي المصارف	٤٤١٥٩٦٣٢	٢٧٩٨٣٢٠٢

صندوق الزكاة ببنك فيصل الإسلامي المصري

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م .

ـ نبذه عن صندوق الزكاة بالبنك :

إيماناً من البنك بضرورة المساهمة في خدمة المجتمع لتحقيق التكافل الاجتماعي فقد تم إنشاء صندوق الزكاة ويعتبر من أهم الملامح التي تميز نشاط البنك عن العديد من المؤسسات الشبيهة وذلك منذ إنشائه حيث أن الربط بين النشاطين الاقتصادي والاجتماعي له أثار إيجابية فعالة في تحقيق مسيرة التنمية.

وبالنظر لحجم أعمال الصندوق خلال عام التقرير نجد أن موارده بلغت ٣٢,٩٢ مليون جنيه مصري بخلاف رصيد أول المده البالغ نحو١١,٢٣ مليون جنيه مصري وذلك مقابل٣٨٧ ألف جنيه مصري في عام١٩٨٠م وليبلغ حجم الموارد المجمعة للصندوق حتى نهاية عام ٢٠١٦م نحو ٢٩٢,٧مليون جنيه مصري منها ٦٩ مليون جنيه مصري تمثل الزكاة المستحقة شرعاً علي حقوق ملكية البنك والباقي زكاة من أصحاب حسابات الاستثمار ومن الأفراد فضلاً عن الهبات والتبرعات وعوائد الحسابات الخيرية وأخري ، ولقد وجهت هذه الموارد إلي المستحقين ورعاية طلاب العلم في صورة نقدية وعينية أو من خلال إنشاء المساكن الطلابية في المدن الجامعية في عدة مدن (القاهرة ، أسيوط ، سوهاج ، المنصورة ، شبين الكوم) كما شمل الإنفاق أيضاً عمارة المساجد وتزويد المستشفيات الحكومية والمستوصفات الطبية بالأجهزة الطبية في جميع المحافظات هذا بالإضافة إلي مسابقات القرآن الكريم ودار رعاية الطفل اليتيم وقد بلغ ما تم صرفه بالفعل ٣٦,٧مليون جنيه مصري تم توزيعها كالتالي :

(المبالغ بالألف جنيه)

أوجه الإنفاق	أفراد	طلاب	مساجد	هيئات طبية وجمعيات خيرية مشهرة	مصاريف إدارية	الإجمالي
المبالغ	٢١١٤٣	٢٩٤	٤٥	١٤٩٢٧	٢٩٥	٣٦٧٠٤

– الفرد : هو أساس استقامة الأمة والنهوض بالمجتمع لذلك كان لزاماً علي صندوق الزكاة الاهتمام بدعم الأفراد ومضاعفة الإنفاق حيث تم صرف مبلغ (٢١,١) مليون جنيه مقارنةً بالعام السابق مبلغ (١١,١) مليون جنيه ونتطلع بزيادة الدعم في السنوات القادمة .

ـ للثقة الكبيرة والسمعة الطيبة التي يتمتع بها صندوق الزكاة فقد أودع أهل البر والخير مبالغ في حسابات خيرية (وقف خيري) حتى نهاية ٢٠١٦م مبلغ (١٢٤,٢) مليون جنيه مصري تصرف عوائدها في المصارف الشرعية للزكاة وأعمال البر والخير سواء منها عائده لصندوق الزكاة أو لجهات خيرية ومستشفيات أو دور الأيتام وفقاً لعقود الاستثمار الخيري .

ـ إيماناً من إدارة الزكاة بضرورة التفاعل مع المجتمع ونظراً لإصابة أكثر من ٢٥ مليون شخص في مصر بفيروس الكبد الوبائي (سى) فقد تم فتح حساب لأغراضً زراعة الكبد وعلاجه وخصص مبلغ خمسة مليون جنيه لحالات زراعة الكبد وعلاجه .

ـ ومن أهم أنشطة الصندوق إنه قام بإنشاء دار نموذجية لرعاية الأيتام علي مساحة ٢٢٠٠م٢ تتسع لعدد ١٦٠ طفل ومقرها المقطم وخصص لها حساب رقم (٢٦٢٥٠٠) .

ـ تمثل الأراضي والمباني في حيازة الصندوق والبالغ قيمتها (٩,٦٧) مليون جنيه مصري مبني إدارة الزكاة بالزيتون ومبني دار رعاية الطفل اليتيم بالمقطم وقطعتي أرض بالهضبة الوسطي بالمقطم وقطعة أرض أخري بالمقطم وشقة بمحافظة الإسكندرية وفيلا بقرية سما العريش بمحافظة شمال سيناء .

ـ تمثل الأراضي والمباني في حيازة الغير البالغ قيمتها (١٠,٤٢) مليون جنيه مصري وهي فيلا وشقة بمحافظة الجيزة وشقة بمحافظة القاهرة وقد تم التبرع بها لصندوق الزكاة ولن يتم استلامها إلا بعد وفاه أصحابها وفقاً لنص الهبه.

ـ تمثل الأسهم في حيازه الغير والبالغ قيمتها (٢,٤٣) مليون جنيه مصري تم التبرع بها من أحد فاعلي الخير تصرف عوائدها في المصارف الشرعية في أعمال البر بعد وفاه المتبرع وفقاً لنص الهبه.

ـ يمثل الإسكان الطلابي الخيري والبالغ قيمته (١,٤٨) مليون جنيه مصري المباني والتجهيزات بمدينة المنصورة والتي تم تسليمها لإدارة جامعة الأزهر لإدارتها .

ـ لأغراض إعداد الميزانية تم معادلة الأرصدة بالعملات الأجنبية بالجنيه المصري علي أساس أسعار الصرف المعلنة بالبنك المركزي في نطاق السوق الحرة للنقد الأجنبي في تاريخ إعداد القوائم المالية للصندوق.

شريف الكيلاني
المتضامنون للمحاسبة والمراجعة

محمد صلاح أبو طبل
المحاسبون المصريون

تقرير مراقبى الحسابات

الى السادة / مساهمى بنك فيصل الاسلامى المصرى

راجعنا القوائم المالية لصندوق الزكاة ببنك فيصل الاسلامي المصري المتمثلة في الميزانية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، وكذا قائمة الموارد والمصارف عن السنة المنتهية فى ذلك التاريخ ، وهذه القوائم المالية مسئولية الإدارة ، وتنحصر مسئوليتنا فى ابداء الرأى على هذه القوائم المالية فى ضوء مراجعتنا لها .

وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية ، وفى ضوء أحكام القوانين والتعليمات المحلية السارية ، وتتطلب معايير المراجعة المصرية تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية لا تحتوى على أخطاء مؤثرة ، وتتضمن أعمال المراجعة إجراء فحص اختبارى للمستندات والأدلة المؤيدة للقيم والايضاحات الواردة بالقوائم المالية ، كما تتضمن أعمال المراجعة أيضا تقييماً للسياسات والقواعد المحاسبية المطبقة والتقديرات الهامة التى أعدت بمعرفة الإدارة ، وكذلك سلامة العرض الذى قدمت به القوائم المالية . وقد حصلنا من الإدارة على البيانات والايضاحات التى رأيناها لازمة لأغراض المراجعة ، ونرى أن ما قمنا به من أعمال المراجعة يعد أساساً مناسباً لابداء رأينا على هذه القوائم المالية .

يمسك الصندوق حسابات منتظمة تضمنت كل ما جاء بالمادة (٥٩) من النظام الأساسى للبنك واللائحة العامة لصندوق الزكاة والميزانية وقائمة الموارد والمصارف متفقان مع ما هو مسجل بتلك الحسابات . البيانات المالية الواردة بتقرير لجنة الصندوق متفقة مع ما هو وارد بدفاتر وسجلات الصندوق فى الحدود التى تثبت بها عادة مثل تلك البيانات بالدفاتر المالية .

ومن رأينا أن القوائم المالية المشار اليها عاليه مع الايضاحات المتممة لها تعبر بوضوح عن المركز المالي للصندوق في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، وأن قائمة الموارد والمصارف تعطي صورة واضحة عن نتيجة نشاط الصندوق عن السنة المنتهية فى ذلك التاريخ .

القاهرة فى : ٢٦ يناير ٢٠١٧

مراقبا الحسابات

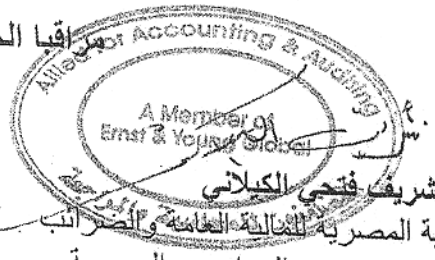

محمد صلاح الدين عيسى أبوطبل
زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية
زميل جمعية الضرائب المصرية
سجل الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٥٨)
س. م. م. (٤٤٣٤)
المحاسبون المصريون

شريف فتحي الكيلاني
مستشار الجمعية المصرية للتجارة العامة والضرائب
زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية
زميل جمعية الضرائب المصرية
عضو الإتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب
س. م. م رقم (٥٢٨٥)
سجل الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٨٣)
المتضامنون للمحاسبة والمراجعة EY